التقرير الأسبوعي
عن أسواق النقد
23 مايو 2020

عودة التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين

> مجموعة الخزينة
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

أبرز النقاط:

- تحسن البيانات الاقتصادية العالمية يساهم في رفع المعنويات.
- صراع بين الولايات المتحدة والصين يلوح في الأفق.
- تحرك الصين لتطبيق قانون الأمن القومي المثير للجدل في هونج كونج.
- ملاحظات الاحتياطي الفيدرالي تشير إلى توقعات قاتمة، ويرفض استخدام معدلات الفائدة السلبية ضمن ادواته.
- ارتفاع حالات البطالة في الولايات المتحدة إلى حوالي 39 مليون خلال الأسابيع التسعة الماضية.

الولايات المتحدة الامريكية

الأسواق المالية تعاني من تذبذب شديد

ساهم التحسن الذي طرأ الأسبوع الماضي على البيانات الاقتصادية الضعيفة في كافة أنحاء العالم في خلق شعوراً بالأمل. حيث عززت مثل تلك النتائج من توقعات السوق بأننا قد تخطينا أصعب مرحلة. وارتفعت أسعار تداول الأصول عالية المخاطر (الأسهم والسلع والعملات المرتبطة بالسلع)، وشهد مؤشر الدولار الأمريكي ثلاثة أيام متتالية من الخسائر بما أدى إلى تراجعه إلى أدنى مستوياته المسجلة في ثلاثة أسابيع عند مستوى 99.002. إلا ان الموقف الإيجابي الذي اتسمت به الأسواق المالية اخذ منعطفا سلبيا يوم الخميس مع عودة تصاعد وتيرة التوترات بين الولايات المتحدة والصين.

أما على الجبهة الجيوسياسية، وافق البيت الأبيض على صفقة لبيع الأسلحة لتايوان في ظل معارضة الصين، كما أقر مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون قد يشطب الشركات الصينية من البورصات الأمريكية إذا لم تتمكن من إثبات عدم امتلاكها من قبل الحكومة الصينية. ويجب ان يقر مجلس النواب مشروع القانون ليصبح قانوناً سارياً. في ذات الوقت، نشرت الصين مشروع قانون قد ينهي الوضع الخاص الذي تتمتع به هونج كونج بما يثير مخاطر ظهور موجة جديدة من الاحتجاجات المدنية ويزيد حدة توتر العلاقات السياسية مع الغرب.

من جهة أخرى، تراجع الدولار في وقت ما خلال الأسبوع بنسبة 1.3% مقابل سلة من العملات، إلا انه في ظل تصاعد التوترات تمكن مؤشر الدولار الأمريكي من تعويض خسائره لتصل إلى 0.52%. أما بالنسبة لليوان الصيني، فقد تعرض لخسائر فادحة يوم الجمعة، حيث ارتفع الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني إلى أعلى المستويات المسجلة منذ أكتوبر 2019، وصولاً إلى 7.1435. من جهة أخرى، كان الدولار الأسترالي والكرونة النرويجية هما أفضل العملات أداءً خلال الأسبوع الماضي وذلك على الرغم من تكبدهما لخسائر فادحة يوم الجمعة. حيث ارتفعت قيمة الدولار الاسترالي والكرونة النرويجية مقابل الدولار بنسبة 1.73% و 2.32% على التوالي. وبالانتقال إلى سوق السندات، شهدت عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات حالة من التذبذب الشديد، حيث ارتفعت إلى أعلى مستوياتها المسجلة خلال شهر وصولاً إلى 0.7454% قبل ان تتراجع لتستقر حالياً عند مستوى 0.6574%. وأدى هذا التحول المستمر بين الاقبال على المخاطر والعزوف عنها في خلق بيئة شديدة التذبذب.

رئيس الاحتياطي الفيدرالي يستبعد إمكانية اللجوء إلى أسعار الفائدة السلبية

كشف محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة الأخير إمكانية قيام صناع السياسات بدعم الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر من خلال أدوات السياسة النقدية إلا انهم لم يحددوا توقيت ذلك. ولم يقتصر قلق المسؤولين على الاضرار قصيرة المدى للاقتصاد فحسب بل أثاروا أيضا مخاوف بشأن التوقعات على المدى المتوسط وخطر حدوث اضرار دائمة. وبالنظر إلى الأوضاع الخارجية، ناقش الأعضاء أيضا التأثير المالي للاقتصادات النامية والمخاطر التي قد تنطوي عليها بالنسبة للولايات المتحدة. ووفقاً لوقائع محضر الاجتماع "أشار الأعضاء إلى خطر أن تتعرض الاقتصادات الخارجية، وتحديداً الأسواق الناشئة، لضغوط شديدة نتيجة للجائحة، وهو الأمر الذي قد يمتد أثره ويعرقل نمو النشاط الاقتصادي الأمريكي".

وذكر باول (رئيس الاحتياطي الفيدرالي) أنه يجب تقديم المزيد ويجب أن تكون الحكومة مجهزة لاتخاذ إجراءات إضافية إلى جانب حزمة التحفيز البالغ قيمتها 3 تريليون دولار التي تم ضخها بالفعل في الاقتصاد. وفي نقطة أكثر إيجابية، رفض البنك المركزي إمكانية تطبيق أسعار الفائدة السلبية في الوقت الحالي ولم يطرح المسؤولون مناقشة أية تفاصيل خاصة بذلك خلال الشهر الماضي. واختتمت اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة اجتماعاتها في 29 أبريل، وظل سعر الفائدة ثابتاً عند نطاق 0-0.25%. ولا تقوم الأسواق المالية في الوقت الحالي بتسعير احتمال انخفاض أسعار الفائدة.

38.6 مليون طلب اعانة بطالة خلال الأسابيع التسعة الماضية

يستمر الموظفون في كافة أنحاء الولايات المتحدة في فقدان وظائفهم بمعدلات مرتفعة في ظل تفشي فيروس كورونا. وخلال الأسبوع الماضي فقط، تقدم 2.4 مليون شخص بطلب للحصول على إعانات البطالة ليصل بذلك العدد الإجمالي إلى 38.6 مليون شخص منذ تفشي جائحة كوفيد-19 في الولايات المتحدة. من جهة أخرى، بدأت طلبات البطالة الأسبوعية في أخذ مسار هبوطي للأسبوع السابع على التوالي لتصل إلى مستويات أقل بكثير من 6.6 مليون طلب الذي شهدناه في 2 أبريل. وتضع البيانات الاقتصادية الضعيفة المزيد من الضغوط على مسؤولي الحكومة والبنك المركزي لاتخاذ مزيد من الإجراءات النقدية والمالية في ظل استمرار الأزمة. وفي الآونة الأخيرة، أقر مجلس النواب حزمة تحفيز مالي جديدة بقيمة 3 تريليون دولار، إلا انه تم رفضها على الفور من قبل مجلس الشيوخ بما أثار الشكوك حول امكانية الحصول على مزيد من الدعم المالي من الكونجرس الأمريكي.

وبصفة عامة، تبعث البيانات بادرة امل في أن تكون حالات التسريح من العمل قد بلغت ذروتها في ظل بدء الولايات في إعادة فتح أنشطتها الاقتصادية تدريجيا واستئناف بعض الموظفين أعمالهم بعد فترة الاجازة بينما يجد آخرون وظائف جديدة. إلا انه لا تزال هناك مخاوف من خفض أعداد الموظفين والتي كان من المتوقع أن تكون حالة مؤقتة وقد تتحول لتصبح حالة دائمة. وسوف تقوم الولايات الامريكية بفتح نشاطها الاقتصادي بوتيرة بطيئة، إلا أن أوضاع سوق العمل ما تزال في وضع حرج. وسيكون فقدان الدخل لمن فقدوا وظائفهم بمثابة رياح معاكسة شديدة الوطأة على الانتعاش الاقتصادي خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد الأمريكي على الإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي.

أوروبا والمملكة المتحدة

ظهور بعض بوادر الأمل على الرغم من تراجع المؤشرات الاستشرافية

لا تزال أرقام مؤشر مديري المشتريات الخاصة بمنطقة اليورو لشهر مايو في منطقة انكماش (مؤشر مديري المشتريات أقل من 50) حتى بعد تخفيف إجراءات الحظر. وعلى الرغم من تراجع المؤشر دون مستوى 50 نقطة، إلا أن هناك علامات واضحة تدل على التحسن. حيث انتعش مؤشر مديري المشتريات المركب، الذي يشمل كلاً من قطاعي التصنيع والخدمات، مرتفعاً من 13.6 إلى 30.5 نقطة. وبصفة خاصة، ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي من 33.4 إلى 39.5 نقطة، ومؤشر قطاع الخدمات من 12 إلى 28.7 نقطة. وساهمت البيانات في إطلاق بادرة أمل في أن بيانات مؤشر مديري المشتريات شديدة الضعف التي شهدناها في أبريل قد تكون هي الحد الأدنى الذي يمكن الوصول إليه. هذا ولا تزال البيانات الإجمالية قاتمة بصفة عامة، وصرح كبير الخبراء الاقتصاديين للأعمال في شركة IHS Markit انه "من المرجح أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل غير مسبوق في الربع الثاني من العام".

وتمكنت العملة الموحدة اخيراً من اختراق حاجز 1.10 في ظل تقارب الفروق بين عائدات سندات منطقة اليورو. حيث تقلص فرق العائد على السندات الألمانية لأجل 10 سنوات ونظيرتها الإيطالية، والذي يعتبر من اهم المؤشرات الموثوق بها فيما يتعلق بمخاطر منطقة اليورو، إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ أكثر من شهر. ويعزى تحسن المعنويات في السوق الموحدة إلى مقترح فرنسي ألماني بقيمة 500 مليار يورو، والذي يتضمن تقديم منحاً لدول الاتحاد الأوروبي والشرائح التي تضررت بشدة من تفشي الوباء. وعادة ما تفتح الاتفاقات بين فرنسا وألمانيا المجال امام ابرام صفقات على نطاق أوسع للاتحاد الأوروبي، وهو الأمر المتوقع أن يتم في 27 مايو. كما استفاد اليورو أيضا من ضعف الدولار الأمريكي إلى جانب التحسن الذي شهدته مؤشرات مديري المشتريات عبر منطقة اليورو بما دفع اليورو إلى الارتفاع مقابل الدولار بنسبة 0.76% خلال جلسات التداول الخمس الماضية.

انحراف معدل التضخم البريطاني بشدة عن مستوى 2% المستهدف

تراجع معدل نمو أسعار المستهلكين إلى أدنى مستوياته المسجلة في ثلاثة أعوام، حيث انخفض مؤشر التضخم من 1.5% إلى 0.8% في أبريل على أساس سنوي. من جهة أخرى، انخفض معدل التضخم الأساسي، الذي يستبعد أسعار الطاقة، بنسبة 0.2% ليصل إلى 1.4% فقط. وتشير الأرقام سالفة الذكر إلى أن الانخفاض الحاد الذي شهده تضخم أسعار المستهلكين يعزى بصفة رئيسية إلى تراجع أسعار النفط. وصرح مكتب الإحصاءات الوطنية "إن انخفاض أسعار البنزين والديزل، إلى جانب التغييرات في سقف أسعار الطاقة المحلية كانت من ضمن الأسباب الرئيسية لتراجع معدلات التضخم في أبريل". ومستقبلياً، يتوقع أن ترتفع معدلات البطالة بشكل ملحوظ مع تراجع الأجور في الوقت ذاته. ونظراً لذلك، قد يستغرق التضخم بعض الوقت قبل العودة إلى مستوى 2% المستهدف الذي حدده بنك إنجلترا.

ارتفاع طلبات اعانة البطالة ويتوقع ارتفاع معدلات البطالة

أصبح صدور البيانات الاقتصادية القاتمة من الأمور المعتادة حالياً على مستوى العالم، ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة لأحدث الأرقام الصادرة عن المملكة المتحدة. حيث ارتفعت أعداد المواطنين الذين تقدموا بطلبات اعانة البطالة بواقع 856,500 لتصل إلى 2.1 مليون شخص خلال شهري مارس وأبريل، فيما يعد أعلى معدل ارتفاع تم تسجيله على الإطلاق. وكان من الممكن أن يكون الارتفاع أسوأ من ذلك، إلا ان الفضل يعود لجهود الحكومة في تسديد 80% من أجور 8 مليون موظف أو حوالي واحد من كل أربعة موظفين وضعوا في إجازة مؤقتة. أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد انخفض بنسبة 0.1% ليصل إلى 3.9% في الفترة من يناير إلى مارس. ولا يشمل هذا الرقم اضطرابات سوق العمل حيث تغطي البيانات أسبوعاً واحداً فقط من إغلاق النشاط الاقتصادي الذي بدأ في 23 مارس. وصرح خبراء مكتب الميزانية في المملكة المتحدة أن البطالة قد تصل إلى 10% في الفترة الممتدة من أبريل إلى يونيو وذلك على الرغم من أن الملايين من الموظفين يتمتعون بحماية برنامج دعم الأجور الحكومي. وفي ملاحظة أخيرة، حذر بنك إنجلترا من أن بريطانيا قد تتجه إلى أكبر ركود اقتصادي تشهده منذ أكثر من 300 عام.

آسيا

بنك اليابان يطلق برنامج تمويل جديد

أطلق البنك المركزي الياباني برنامج إقراض جديد بقيمة 30 تريليون ين (280 مليار دولار) يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تخطي التبعات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد. وصرح البنك أنه سيقدم قروضاً بدون فائدة لمدة تصل إلى عام بحد اقصى للمؤسسات المالية المشاركة في برنامج الإقراض الحكومي لتزويد الشركات صغيرة الحجم بالتسهيلات الائتمانية التي تلزمها بدون فوائد وبدون الضمانات المطلوبة. وسيقوم بنك اليابان بدعم البنوك بشكل فعال من خلال تطبيق سعر فائدة إيجابي بنسبة 0.1% على ودائع البنوك المحتفظ بها لدى البنك المركزي. وفي اجتماع طارئ تم عقده يوم الجمعة، أبقى مجلس سياسات البنك المركزي على سعر الفائدة الرسمي عند مستوى -0.1% والحد المستهدف لعائدات السندات الحكومية لأجل 10 سنوات قريباً من الصفر.

ليس هناك توقيت أسوأ من هذا

كان مؤشر الأسهم الرئيسي في هونج كونج (مؤشر هانج سينج) يمر بحالة من السقوط الحر يوم الجمعة وشهد أكبر معدل تراجع يسجله منذ يوليو 2015. وخلال جلسة تداول واحدة فقد المؤشر 5.56% من قيمته. وأعلنت الحكومة الصينية عن عزمها تطبيق قانون حول لأمن القومي في هونج كونج يهدف إلى منع الخيانة والانفصال والتمرد والتخريب. وقد تكون تلك الأخبار أكبر نكسة لاستقلال هونج كونج منذ ان تسلمتها الصين في العام 1997. حيث تساهم تلك الإجراءات في زيادة حدة التوترات بين أكبر اقتصادين على مستوى العالم ويعتبر خطر تصاعد احتجاجات جماعية في هونج كونج في وقت تفشي الجائحة أمراً مثيراً للقلق. كما انه بالإضافة إلى ذلك هناك مخاوف من إمكانية فرض جولة جديدة من الرسوم الجمركية في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد العالمي من حالة ركود.

الكويت

الدينار الكويتي

في نهاية الأسبوع الماضي أغلق الدولار الأمريكي مقابل الدينار عند 0.30880.

أسعار العملات 23 - مايو - 2020

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	High	Low	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.0820	1.0798	1.1008	1.0899	1.0725	1.1100	1.0924
GBP	1.2091	1.2082	1.2295	1.2171	1.2000	1.2375	1.2181
JPY	107.21	107.05	108.08	107.61	105.60	109.35	107.46
CHF	0.9715	0.9636	0.9759	0.9709	0.9500	0.9905	0.9679

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2241 9720, Email: tsd_list@nbk.com